

المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر
لكلية الحقوق - جامعة المنصورة



الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية

فى الفترة من ١ - ٢ إبريل ٢٠٠٩
بقاعة السهورى بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

بحث بعنوان
الجوانب القانونية للأزمة الاقتصادية العالمية

إعداد

أ.د/ محي الدين على عشموي

أستاذ القانون الدولي للعقود
معهد القانون الدولي في واشنطن
الولايات المتحدة الأمريكية

الجوانب القانونية للأزمة الاقتصادية العالمية

دكتور/ محي الدين على عشاوي

أستاذ القانون الدولي للعقود

معهد القانون الدولي في واشنطن U.S.A

أخيراً وقع الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما أضخم خطة للإنعاش الاقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية تصل قيمتها إلى ٧٨٧ مليار دولار بهدف انتشال الاقتصاد الأمريكي من كبوته الراهنة.

وبالمثل وعلى الصعيد الآسيوي اتخذت كل من الصين واليابان وكوريا إجراءات مماثلة ووضعت خطط عاجلة لإنعاش اقتصادياتها التي تواجه ذات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

أيضاً قامت الدول الأوروبية متمثلة في أعضاء الاتحاد الأوروبي وفي البنوك المركزية لكل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا باتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة الآثار الخطيرة الناجمة عن هذه الأزمة والتي أصبح شبحها يهدد كل الدول الصناعية الكبرى ويؤدي إلى إعلان إفلاس كبري المصارف والبنوك العالمية وانهيار الشركات الصناعية الكبرى وتسريح آلاف الموظفين والعمال ولجوء الحكومات لاتخاذ إجراءات اقتصادية ومالية غير مسبوقة لدعم هذه المصارف والبنوك والشركات للتخفيف من آثار هذه الأزمة.

ولقد ظهرت العديد من الجوانب القانونية لهذه الأزمة ساعدت على تفاقم آثارها العالمية والتي شملت معظم دول العالم كبيرها وصغيرها المتقدمة منها والنامية ولقد تجلت هذه الجوانب على سبيل المثال وليس الحصر فيما يلي:

١- حدوث خلل كبير في مجال تنفيذ عقود المعاملات المالية والتجارية والتي

فقدت مقوماتها القانونية الملزمة لأطرافها سواء كانت دولا أو مؤسسات أو

شركات أو مصارف أو بنوك كانت تبرمها في مجالات كثيرة نذكر منها

العقود التالية:

"عقود التجارة الدولية - عقود الاستيراد والتصدير - عقود الوكالات الدولية - عقود الإنشاءات الدولية - عقود التراخيص الدولية - عقود البيع الدولية - عقود إنشاء المشروعات البنينة الأساسية بنظام B. O. T وغيرها" فلقد اعتبرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بمثابة حالة من حالات القوة القاهرة "Force Majeure" والتي تؤدي إلى توقف تنفيذ هذه العقود والمشروعات والأنشطة التجارية والمالية التي أبرمت من أجلها هذه العقود وفوجئ أطرافها بعجزهم عن تنفيذ التزاماتهم القانونية بموجب هذه العقود وذلك كون هذه الأزمة العالمية خارجة عن إرادتهم Beyond their Control وهي ما تحيز لأطرافها طبقا لما استقرت عليه قواعد وأحكام القانون الدولي للعقود والسارية في الدول المتمدينة التوقف عن الوفاء بالتزاماتهم وما ينتج عن ذلك من توقف مشروعاتهم المالية والتجارية والصناعية نتيجة عجزهم عن الاستمرار في تنفيذ هذه العقود بسبب ما حل بهم من خسائر جسيمة تسببت في توقف أنشطة هذه العقود بشكل قد يكون كاملا وذلك ما ظهر بشكل واضح في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩. ولا يستطيع أي محلل اقتصادي أو مالي التنبؤ بتاريخ إنتهاء هذه الأزمة وبالتالي إنهاء حالة القوة القاهرة بكافة أشكالها واستعادة أطراف العقود الدولية لقدراتهم على تنفيذ هذه العقود وبكافة شروطها وبنودها المالية والتجارية بما في ذلك شروط الإنتاج والتبادل التجاري والتمويل لهذه الأنشطة المختلفة.

٢- الجوانب القانونية لأزمة التمويل والاستثمار العقاري والتي ضربت بشدة عمليات الإنشاء والتوسع في مجال مشروعات البناء العقاري وتمويلها فتوقفت تلك المشروعات وظهر عجز المستثمرين وكافة شرائح المجتمع الغربي من دول كثيرة كان في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي توقفت مصارفها وبنوكها العقارية فجأة عن منح القروض العقارية وأشهرت الكثير منها إفلاسها كما توقف المفترضون عن سداد الأقساط

المستحق عليهم وعجز أطراف عقود التمويل العقاري عن الوفاء بالتزاماتهم التي تنص عليها هذه العقود والشروط التي كانت تفرضها مؤسسات وبنوك التمويل العقاري من أجل منح قروض ميسرة السداد طويلة الأجل يصل معظمها إلى ثلاثين عاما كما توقف تمويل هذا القطاع الهام من القطاعات الاقتصادية في الدول الكبرى مما أدى أيضا إلى إغلاق الكثير من هذه المؤسسات والبنوك وتعريفي شريحة كبيرة من مواطني هذه الدول من المستثمرين إلى عدم ضخ أي أموال لتمويل هذا القطاع الذي إنهار تماما كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

٣- تعرض أطراف العقود الدولية بكافة أشكالها وأنواعها لانتهيار الأساس القانوني الذي قامت على أساسه هذه العقود ألا وهو مبدأ التوازن في التزامات أطراف هذه العقود وحقوقهم وما ترتب على ذلك من توقف تنفيذ هذه العقود حتى يعود التوازن في التزامات وحقوق الأطراف وذلك ما عصفت به الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والناحية المالية والقانونية وأثرت بالتالي على كافة الأنشطة المالية والتجارية والمعاملات المصرفية وغيرها.

٤- الجوانب القانونية لعقود الاستكشاف والبحث والإنتاج للثروات البترولية Oil Exploration & Production Contracts التي تبرمها شركات البترول العالمية للتغيب عن البترول في الدول النامية في مناطقها المفتوحة البرية والبحرية والتي تأثرت بدرجة كبيرة بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية مما جعل الشركات الأمريكية والأوروبية إلى إعادة النظر في برامجها الاستكشافية وبرامج الإنتاج نتيجة لتعرضها لأزمات التمويل الدولي التي كانت تساند أنشطتها والتي انحسرت بدرجة كبيرة نتيجة لانتهيار مصادر التمويل الدولية.

٥- الجوانب القانونية لعقود المنح الدولية International Grant Contracts والتي بموجبها تمنح الدول الكبرى والصناديق المالية العالمية منحا دون

فوائد للدول النامية لمساعدة اقتصادها على التنمية فهي إن لم تتوقف تماما نتيجة تأثرها بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإنها ستراجع بدرجة كبيرة نظرا لما تعانيه الدول والصناديق المانحة من عجز في اقتصادها في تأثراً بالأزمة العالمية، وسوف تقتصر هذه المنح على تمويل مشروعات البنية الأساسية للدول النامية دون غيرها مع تقييد هذه المنح بضمانات قانونية وبشروط استحقاق صعبة قد لا تتوافر لدى الدول الممنوح لها ظروف استيفائها.

وهذا ما بدأ في الظهور فعلا وتحقق في مجال قيام الدول المانحة بتنفيذ عقود المنح الدولية كما هو الحادث الآن بالنسبة للمعونة الأمريكية للتنمية والمعونات التي يقدمها بنك التنمية الأوربي والتي يقدمها البنك الأفريقي للتنمية والصناديق العربية وصندوق دول الأوبك والتي بدأت بالفعل بمراجعة سياسة تقديم المنح الدولية وإعادة صياغة عقود هذه المنح بوضع شروط قانونية وضمانات قانونية لم تكن توجد قبل ظهور الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتي تأثرت بها إلى درجة كبيرة الدول والبنوك والصناديق المانحة.

٦- الجوانب القانونية لعقود الإقراض الدولية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية واللذان أوقفا بصفة مبدئية تقديم قروض تنمية جديدة للدول الفقيرة والدول المحتاجة إلى مساندة هاتين المؤسستين في ظروف الأزمة العالمية حيث بدأت هاتين الهيئتين بإعادة تقييم سياسة الإقراض ووضع ضمانات قانونية جديدة وشروط إقراض غير ميسرة للدول المقترضة ولاسيما في ضوء توقف الدول الأطراف في البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية عن سداد أنصبتها وحصصها في رأس مال هاتين المؤسستين منذ أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩.

٧- الجوانب القانونية لانتهيار البورصات العالمية وتوقف الاستثمار في هذه البورصات والانخفاض الحاد في أسهم الشركات العالمية مع إعلان إفلاس

عدد كبير منها وما نتج عنه من خسائر فادحة تحملها المستثمرون في البورصات العالمية مثل بورصة نيويورك وطوكيو وهونج كونج وكوريا الجنوبية واليابان وكذلك البورصات الآسيوية والتي منها بورصة دبي والكويت والسعودية وما زالت مؤشرات هذه البورصات تشهد انهياراً كبيراً وانخفاضاً ملحوظاً أدى إلى انسحاب عدد كبير من المتعاملين مع هذه البورصات الذين فقدوا رؤوس أموالهم ومساهماتهم الكبيرة في معاملاتهم في البورصات المالية منذ نشوب الأزمة المالية.

٨- الجوانب القانونية لانهيار عقود العمل والتشغيل نتيجة لتسريح آلاف العمال من الشركات الأمريكية الكبرى التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في إنتاجها ومبيعاتها تأثراً بالأزمة العالمية والتي منها على سبيل المثال شركة جنرال موتورز الأمريكية لصناعة السيارات والتي أعلنت عن عزمها إلغاء عقود العمل لعدد ٧٤ ألف عامل وموظف وتقدمت بطلب مساندة مالية تبلغ ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١١، كما أعلنت شركة كرايسلر الأمريكية لصناعة السيارات عن حاجتها إلى خمسة مليارات دولار إضافية من الأموال العامة لتمكينها من استمرار العمل وتوقف عن تسريح عمالها وموظفيها.

٩- انهيار الجوانب القانونية لاتفاقية التجارة الحرة: Free Trade والتي تديرها منظمة التجارة الحرة World Trade Organization حيث أن تدخل الدول الصناعية الكبرى مثل أمريكا وبريطانيا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ومن أجل التخفيف من آثارها عن طريق دعم بعض الصناعات الكبرى فيها مثل صناعة السيارات وكذلك دعم المؤسسات الخدمية في مجال التمويل كالبنوك والمصارف المالية سوف يؤدي إلى الإخلال بالقدرة التنافسية للصناعات والخدمات المماثلة في الدول الأخرى والتي لم تحصل على دعم مماثل، وهو إخلال جوهري وأساسي بالمبادئ والأسس القانونية التي تحكم التجارة الحرة والتي قد تؤدي إلى فرض

الجزاءات المنصوص عليها في إتفاقية التجارة الحرة على الدول التي تقدم هذه الصناعات والخدمات بالمخالفة لأحكام الاتفاقية.

١٠- لجوء الدول في ظروف الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى إصدار تشريعات قانونية حمائية لصناعاتها ولمؤسساتها الخدمية الوطنية يؤدي إلى تضارب المصالح مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها اتفاقية التجارة الحرة وبالتالي إنهيار نظام العولمة الجديدة بعد استقراره خلال العشريون سنة الماضية.

١١- انهيار النظريات الرأسمالية بقوانينها وتشريعاتها ولوائح تطبيقها والتي تدعم القطاع الخاص في كل مجال في مواجهة سياسات التأميم للمشروعات العامة والمصارف والبنوك المالية وشركات التأمين والتراجع في سبيل إعادة تطبيق النظريات الاشتراكية من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية المالية والتخفيف من آثارها. وما يترتب على ذلك من حدوث خلل شديد في السياسات الاقتصادية والمالية في دول العالم.

١٢- ولعل من أخطر ما حدث تأثراً بالأزمة الاقتصادية المالية والعالمية هو إنهيار كبري المؤسسات المصرفية والبنوك العالمية في كل من أمريكا وأوروبا وإعلان أكبر البنوك السويسرية إفلاسها مثل بنك "يوبان" في زيورخ وغيرها وتوقف هذه البنوك عن ضخ أموال في القطاع المصرفي وقطاع التمويل وقطاع الاستثمار مما ترتب عليه انكماش حاد في الاقتصاد وفي التنمية التي كانت هذه البنوك تساهم في تمويلها.

١- أهم ملامح تداعيات الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية لمواجهتها:

لما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي شهدت أول انفجار للأزمة الاقتصادية المالية والتي بدأت تنتقل بسرعة البرق إلى الدول الأوروبية والدول الآسيوية ودول الشرق الأوسط التي عصفت بشكل كبير بالنظريات الرأسمالية والتي كانت سائدة قبل نشوب هذه الأزمة ظهرت اتجاهات بين رجال

الاقتصاد ورجال المالية العامة تدعو إلى إعادة النظر في النظريات الرأسمالية واللجوء مرة ثانية إلى تطبيق النظريات الاشتراكية من أجل التصدي لهذه الأزمة أو التخفيف من آثارها إلا أن الذى حدث أن الإدارة الأمريكية نفت بشكل قاطع عزمها تطبيق أى من الأساليب الاشتراكية والتي منها اللجوء إلى التأميم بغرض إجراء إصلاح اقتصادي عصفت به بالأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، وبتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٠٩ نفت الإدارة الأمريكية وبشكل قاطع عزمها تأميم القطاع المصرفي رغم الصعوبات التي يواجهها بنك أوف أمريكا، ومصرف سيتي جروب وإعلان غلق البنك الرابع عشر فى سلسلة إغلاق البنوك الأمريكية وبهذا النفي حاولت الإدارة الأمريكية تهدئة المخاوف التي قادت إلى تراجع مؤشر "داو جونز" إلى أدنى مستوى إغلاق منذ ٦ سنوات فى نهايات تعاملات يوم الجمعة الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٨ مما ترتب عليه تسرب الشائعات حول إمكانية تأميم القطاع المصرفي الأمريكي، كما أنهى "داو جونز" جلسة التعاملات في وول ستريت منخفضاً ٣٨,١٠٠ نقطة أى بنسبة ١,٤٣% إلى ٧٣٦٥,٦٧ نقطة فى أدنى إغلاق له منذ أكتوبر ٢٠٠٢ كما تراجع مؤشر "ستاندرد أف بوز" ٥٠٠ نقطة بواقع ١,٨٤% إلى ٥٦٤,٥٨ نقطة.

ولتهدئة المخاوف من تأميم القطاع المصرفي الأمريكي، أكد المتحد باسم البيت الأبيض روبرت جيبس بأن الإدارة الأمريكية ستنتظم القطاع المصرفي بما فيه الكفاية.

وفي الوقت نفسه أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنه أعطى الإشارة لوزار الخزانة حتى تبدأ إجراءات خفض الضرائب التي أكد أنها ستشمل ٩٥% من العائلات العاملة، كما تعهد الرئيس باراك أوباما بأن الأمريكيين سيحصلون قريباً مزايا خطة التحفيز الاقتصادي ووعده ببذل كل ما هو ممكن للسيطرة على العجز الضخم في موازنة الولايات المتحدة الأمريكية والمتوقع بلوغها ١٢٠٠ مليار دولار.

كما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون عزم واشنطن على الخروج من نفق الأزمة المالية العالمية.

٢- تأثير الأزمة المالية العالمية على صناعة السيارات الأمريكية وانهيار عقود الإنتاج والتصنيع والتصدير وبيع السيارات:

ضربت الأزمة المالية العالمية بشدة في أكتوبر من عام ٢٠٠٨ صناعة السيارات الأمريكية والتي أثرت بدرجة خطيرة على قدراتها في إنتاج السيارات الأمريكية وقدرتها في تسويقها وتصديرها إلى كافة أنحاء العالم بموجب عقود تصدير آجلة وعاجلة كانت قد ارتبطت بها الشركات الأمريكية مع الشركات الأوروبية والشركات الآسيوية وشركات في الشرق الأوسط في الفترة السابقة على حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية.

فلقد تكبت أكبر ثلاث شركات لتصنيع السيارات الأمريكية وهى جنرال موتورز وفورد وكرايسلر خسائر كثيرة تجاوزت الـ ٦ مليارات دولار لكل شركة منها، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها ما ظهر من ارتفاع أسعار البترول فى أول حدوث الأزمة إضافة إلى مخاوف من دخول الاقتصاد مرحلة الركود، الأمر الذى أدى إلى الانخفاض الحاد في المبيعات فى جميع أنحاء العالم وفي الولايات المتحدة والذى وصل إلى أدنى مستوى منذ ٤٠ عاماً.

وحتى يتبين لنا الصورة الحقيقية لانهيار سوق السيارات الأمريكية نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لنا أن نتخيل أن مبيعات شركة كرايسلر الأمريكية انخفضت بنسبة ٥٣% خلال الأشهر الماضية، كما انخفضت مبيعات جنرال موتورز بنسبة ٣١% وانخفضت مبيعات فورد بنسبة ٣٢% وترتب على ذلك قيام الشركات الثلاث بفصل عدد كبير من الموظفين العاملين لديهم لتقلص النفقات، كما لجأت أيضاً إلى إغلاق عدد كبير من خطوط الإنتاج، الأمر الذى اعتبر كارثة كبيرة للاقتصاد الأمريكى، فحسب التوقعات أنه إذا انهارت الشركات الثلاث فإن نحو ثلاثة ملايين وظيفة ستفقد فى الولايات المتحدة الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل، خاصة أن كل وظيفة من أصل كل عشرة

وظائف فى الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على صناعة السيارات، وفى حالة كهذه فستخسر الحكومة الفيدرالية الأمريكية نحو ١٥٠ مليار دولار، وفى ظل تلك الأوضاع أدركت إدارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما خطورة الأمر، فاستهلت ولايتها بتقديم قروض إلى الشركات المتعثرة وصلت قيمها إلى ١٣,٤ مليار لإنقاذ موافقها المالية المتعثرة ولكن رغم ذلك لم تكثف الشركات بذلك المبلغ نظراً لأن المشكلة أكبر مما كان متوقعاً فطالبت بالمزيد من الأموال من الإدارة الأمريكية.

إلا أن الإدارة الأمريكية أعلنت أنها لن تدفع أى أموال إضافية إلا إذا قدمت الشركات الثلاث المسؤولة عن صناعة السيارات برنامجاً متفانلاً لإعادة الهيكلة يوافق عليه اتحادات العمال وهو أمر صعب لأن مثل هذا البرنامج قد يشمل إغلاق بعض المصانع وشطب آلاف الوظائف.

ومن جانبه شكل الرئيس الأمريكى فريق "مهام خاصة" للإشراف على قطاع إنتاج السيارات فى جميع إرجاء الولايات المتحدة على أن يتولى قيادته تيمونى جانتز وزير الخزانة ولورانس سوموز كبير مستشارى أوباما الاقتصاديين وذلك بهدف إقناع شركة جنرال موتورز الأمريكية بإلغاء التفكير فى خيار إشهار الإفلاس حتى لا يؤدي ذلك إلى فقدان مئات الآلاف من الوظائف وضياع رمز صناعة السيارات الأمريكية ومن جانبها واجهت شركة جنرال موتورز هذا الفريق بأنه حتى تتمثل لخطته فى إنقاذ الشركة فإن على الإدارة الأمريكية أن تقدم لها نحو ٣٠ مليار دولار حتى عام ٢٠١١ لإعادة هيكلتها والابتعاد عن فكرة إشهار الإفلاس كما أعلنت أنها ستستغنى عن نحو ٤٧ ألف وظيفة وأكدت أن تلك الإجراءات هى أبسط ما يمكن أن تتخذه لإنقاذ وضعها المالي بدلاً من إشهار الإفلاس.

كما ظهرت مشاكل أخرى أمام شركتى جنرال موتورز وكرايسلر حيث واجهتهما اتحادات نقابات العمال بالاعتراض على فكرة هيكلة الشركتان وما قد ينتج عنها من تسريح عدد كبير من الموظفين وإغلاق عدد غير قليل من خطوط

الإنتاج، فلجأت الشركتان بالتفاوض مع الاتحادات لبحث أقل الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة الاقتصادية مع تجنب إعادة الهيكلة والإفلاس وتسريح العمال والبحث عن الحصول على أموال إضافية من الحكومة الفيدرالية الأمريكية لإنقاذ الأوضاع المالية لشركات السيارات.

أهم ملامح تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على أوروبا:

أثرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على معظم اقتصاديات الدول الأوروبية مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وذلك الإيجاز التالي:

١- بالنسبة لتراجع البورصات المالية الأوروبية فقد ظهر في الأزمة في أواخر شهر فبراير ٢٠٠٩ تراجع مؤشر كال ٤٠ الفرنسي ٤,٢٥% مسجلاً أدنى مستوى له منذ أبريل ٢٠٠٣ فيما هبط مؤشر الفونس البريطاني ٣,٢% وخسر مؤشر داكس الألماني ٧,٤% من قيمته وأغلق مؤشر البورصة الفرنسية عند ٣٧٥,٥٥ نقطة.

كما دعت دول الاتحاد الأوروبي إلى عقد قمة أوروبية اقتصادية في برلين مطلع مارس ٢٠٠٩ لبحث الإجراءات الأوروبية وتأثيرات الأزمة الاقتصادية المالية العالمية على دول أوروبا وتمهيداً لعقد المؤتمر دعا خوسيه مانويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية، إلى خفض المكافآت الضخمة التي كان يحصل عليها مسئولو البنوك المسيطرة على أسلوب المخاطرة المعمول به في هذه البنوك، معرباً عن تأييده لطرح سندات أوروبية مشتركة، كما دعت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل لزيادة السيطرة على قواعد عمل الأسواق المالية العالمية.

انهيار سوق السيارات الأوروبية تأثراً بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية:

ولم يكن تأثير الأزمة العالمية على صناعات السيارات الأوروبية بأحسن حال من نظيرتها الأمريكية حيث حذرت كبرى شركات صناعة السيارات هناك من أن عام ٢٠٠٩ سيشهد تراجعاً حاداً سواء في الإنتاج أو التصدير وهو مما سينعكس سلباً على العاملين في هذه الصناعة الحيوية التي توفر فرص عمالة

كثيفة للملايين ويدفع أعداد هائلة منهم للبطالة الإجبارية، كما أعلنت كبرى شركات صناعة السيارات الأوروبية عن خسائر بمليارات الدولارات وبدأت بالفعل تسريح آلاف الموظفين سعياً لمواجهة الأزمة.

وحسب ما جاء في صحيفة "فير تشافت فوتشيه" الأسبوعية الألمانية الشهيرة من أن:

شركة بي أم دبليو الألمانية وهي من أكبر الشركات الأوروبية والأكثر تسويقاً في دول العالم لهذا النوع الفاخر من السيارات قد أعلنت عن تقديم مساعدة مالية لشبكة موزعيها في ألمانيا بما لا يقل عن مليون يورو وتبع بي أم دبليو شركة رولزريس الفاخرة.

ويعمل بشركات صناعة السيارات العالمية ما يقرب من ٥٠ مليون شخص بشكل مباشر أو غير مباشر وتستحوذ شركات صناعة السيارات الأوروبية على نسبة كبيرة من هذه العمالة ولقد تأثرت صناعة السيارات الأوروبية سلباً بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية فضلاً عن تزعزع ثقة المستهلكين من جراء الأزمة المالية.

أيضاً أفادت صحيفة "أوتوموبيل فوتشيه" الأسبوعية الألمانية أن شركة فولكسفاغن كبرى شركات صناعة السيارات في أوروبا ستناقش خفض التكاليف بسبب تأثرها بالأزمة المالية العالمية.

كما تقوم شركة "روبرت بوتش" وهي أكبر شركة أوروبية لصناعة مكونات السيارات تسريح ألفي موظف من أجل خفض النفقات في خضم التباطؤ الذي تشهده صناعة السيارات وتصديرها وبيعها في أوروبا.

كما صرح "كارلوس غس" الرئيس التنفيذي لشركة صناعة السيارات الفرنسية رينو وحليفها اليابانية نيسان من أنه لا يرى حلاً سريعاً للأزمة في صناعة السيارات التي تنهار مالياً واقتصادياً وتحتاج إلى دعم مالي كبير من الحكومات من أجل استمرارها في نشاطها في الإنتاج والتصدير والبيع لهذه

الأنواع من السيارات فى كافة دول العالم دون إعلان إفلاسها أو تسريح موظفيها أو إغلاق خطوط إنتاجها.

وفى تصريحات نشرتها "صحيفة لاوربا بليكا" توقيع سيرجيو مارتينوبى رئيس شركة صناعة السيارات فيات الإيطالية العملاقة بقاء ست شركات صناعية فى الأجل الطويل من بين ٥٠ شركة الآن مشدداً على أن عام ٢٠٠٩ سيكون أصعب عام تشهده صناعة السيارات على الإطلاق.

كما صرح أحد خبراء صناعة السيارات المدعو غصن أن صناعة السيارات الأوروبية لم تلمس القاع بعد، وقال أنه إذا استمرت أسواق المال على حالها سنواجه جميعاً بمشكلات إضافية ذلك أن شركات صناعة السيارات تحتاج إلى تمويل بأسعار فائدة معقولة من أربعة إلى خمسة بالمائة لأجل عامين إلى ثلاثة أعوام فى ٢٠٠٩.

كما قالت صحيفة "ميلانو فاينشدا" ان رئيس الوزراء الإيطالى سلفيو بيرلسكونى والرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى بحثا فكرة قيام تحالف بين شركة فيات الإيطالية وشركة بيجو وستروين الفرنسيتين لمواجهة دواعى الأزمة العالمية المالية التى تعصف بشدة بصناعة السيارات.

وأعلنت الشركة الفرنسية لصناعة السيارات بيجو والشركة الفرنسية لصناعة السيارات ستروين أنهما سجلت فى عام ٢٠٠٨ خسارة صافية بلغت ٣٤٣ مليون يورو مقابل أرباح بلغت ٨٨٥ يورو فى نفس الوقت من العام ٢٠٠٧ موضحاً أن عام ٢٠٠٩ ستكون سنة خسارة فادحة وكبيرة.

وتوقع الخبراء تراجعاً جديداً نسبته ٢٠% فى أسواق السيارات فى أوروبا الغربية عام ٢٠٠٩ وإقبال وسوقاً مستقرة فى عام ٢٠١٠ مع التفاؤل الشديد.

كما أقر الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى مساعدات إضافية لصناعة السيارات الأوروبية تبلغ قيمتها ٧,٨ مليار يورو لكل من بيجو وستروين ورينو وشرط إبقاء مصانعها فى فرنسا.

كما دعى وزير خارجية ألمانيا فرانك والتر شتايمنير إلى تقديم مساعدات أوروبية ودولية لشركة أوبل الألمانية والتي رجحت التقارير إفلاسها بحلول شهر مايو أو يونيو المقبلين فى حين أشارت تقارير أخرى إلى حاجة الشركة العملاقة إلى نحو ٤,٢ مليار دولار كضمانات قروض.

كما أعلنت شركة صناعة السيارات الإيطالية فيات بأنها ألغت قرارا بتسريح ٨ آلاف عامل بعد قيام الحكومة الإيطالية بتوفير الدعم المالى لها.

كما أعلن رئيس الاتحاد التشيكي لصناعة السيارات "انتوفين تسيل" أن الاتحاد أجرى استطلاعاً بين الشركات التى تتمتع بالعضوية فيه تبين له أن ٧٠ في المائة من هذه الشركات تفكر بتسريح عدد كبير من عمالها.

وتشكل صادرات تشيكيا من السيارات ٢١ فى المائة من صادراتها الخارجية وبالتالي سيتأثر إجمالى صادرات التشيك بهذا الانهيار فى صناعة السيارات نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

أهم ملامح تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية فى الصين:

تسببت الأزمة الاقتصادية المالية العالمية فى توقف العديد من الصناعات الصينية التى كانت تصدرها الصين إلى دول العالم المختلفة كما أدت إلى إفلاس عدد من المصارف والمؤسسات المالية الصينية والعديد من الشركات الصناعية وبالتالي حدوث ركود اقتصادى أصاب نواح الحياة فى الصين ومعاناة الكثير من صناعات السلع المعمرة ومن تبعها فى صناعة السيارات التى شهدت انخفاضاً حاداً فى مبيعاتها بعد أن كانت الصين قد بدأت فى إنتاج أنواع من السيارات صغيرة الحجم ومنخفضة التكاليف وتصديرها إلى دول العالم ودول أمريكا وأوروبا والشرق الأوسط.

وبدأ إجماع الكثير من المستوردين لهذه الصناعات ومنها السيارات من الصين عن الشراء وبالتالي بدأ الكساد وبدأت زيادة أعداد العاطلين عن العمل وبدأ تسريح أعداد كبيرة من الموظفين والعمال.

وكانت أكبر الصناعات التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الصين هي قطاع شركات السيارات الصينية والتي لم تتجو من الكساد الاقتصادي العالمي كما تأثرت بذلك كافة الصناعات الاقتصادية في الصين.

كما عانت دول آسيا وهي كوريا واليابان من ذات الآثار التي سببتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وبدأت في تسريح العمال وتقليص الإنتاج وإغلاق بعض المصانع التي أفلست وإغلاق عدد كبير من الشركات المالية والشركات الصناعية وغيرها.

أهم ملامح تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في اليابان:

وتمثل تأثير الأزمة الاقتصادية على اليابان فيما أعلنه المسئولون اليابانيون بأن الاقتصاد الياباني يمر بأسوأ حالاته فقد سجل معدل إنكماش في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠٠٨ الأعلى منذ صدمة البترول عام ١٩٧٤ مع تراجع كبير في الطلب على الصادرات اليابانية خاصة من السيارات والأجهزة الكهربائية التي كانت قد شهدت انتعاشة كبيرة في الأعوام السابقة على حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. كما استمر انخفاض متوسط أنفاق اليابانيين الذين تنقذهم المخاوف والهواجس مما يحمله الغد لهم من مصاعب ومتاعب قد تفقدتهم موارد رزقهم.

وقد تحققت هذه المخاوف مع وصول معدل البطالة إلى ٤,٤% من إجمالي حجم العمالة اليابانية في مختلف الشركات والمصانع والبنوك والمصارف المالية ويعد هذا المعدل كبيرا بمعايير ومقاييس المجتمع الياباني الذي أضمن توظيف كل القدرات البشرية المتوافرة لديه، حيث بدأت الشركات والمصانع كبيرها وصغيرها في الاستغناء عن الآلاف من موظفيها الذين ينضمون لصفوف العاطلين الذين نشاهد على شاشات التلفزيون واقفون بأعداد كبيرة للبحث عن فرص عمل جديدة دون جدوى، وكل ذلك أحدث في اليابان مشكلات اجتماعية خطيرة. كما أصبحت اليابان تعاني من عجز حكومي مشهود في مواجهة المشكلات الاقتصادية يزيد بدرجة كبيرة عما كان عليه قبل هذه الأزمة المالية الحالية. كما اضطرت

الحكومة اليابانية إلى الإعلان عن تخصيص مليارات من الدولارات لتنفيذ خطط
حمائية وخطط لتحفيز وإنعاش الاقتصاد الياباني.

تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على نظام العولمة والذي بدأ
يظهر منذ عام ١٩٨٠:

ثار التساؤل بين علماء الاقتصاد والمالية العامة عن مدى تأثير الأزمة
الاقتصادية والمالية العالمية على **نظام العولمة**، وكان هناك فريقان يؤيدان اتجاهين
مختلفين، الاتجاه الأول أن مصير العولمة في ظل الأزمة المالية التي تهدد فيما
تهدد بركود كبير للاقتصاد العالمي وتلقي بظلالها على جوانب أخرى من بينها ما
تتخ عن العولمة من إتحاد النظام النقدي الأوروبي وإصدار العملة الأوروبية
الموحدة "اليورو" التي تواجه حالياً ضغوطاً وتضعف من قدرة العولمة على
الصمود في مواجهة الأزمة، بينما ذهب الاتجاه الآخر إلى تأكيد أن العولمة في حد
ذاتها قادرة على الصمود ولا يمكن الرجوع عنها مهما كانت تأثيرات الأزمة
الاقتصادية والمالية العالمية.

وتمشياً مع هذين الاتجاهين نجد تصريحات مختلفة يطلقها رجال المال
وخبراء الاقتصاد المسؤولون في المؤسسات المالية الدولية نذكر منها ما يلي:

فقد صرح "دومينيك شنرادس كان" رئيس صندوق النقد الدولي بأن العولمة
تعني أنه لا يسمح لأي دولة أن تعيش دوماً مستفيدة من الانتصارات الأخرى،
بينما ذهب "هارون جيمس" وهو خبير في تاريخ الاقتصاد والمال فيما بين الحربين
العالميتين والأستاذ بجامعة برنستن في نيوجيرسي - إلى إبداء الرأي في من يزعم
أنه لا يمكن الرجوع عن العولمة، فالتاريخ قد أعطي دروساً مغايرة يمكن التعلم
منها ومعرفة أن العولمة ليست أمراً لا مفر منه.

كما ذهب الاقتصادي ك. جيمس في مقال له بصحيفة "دي تساييت" الألمانية
أنه لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية يواجه العالم في عام ٢٠٠٩ توقف نمو
الاقتصاد العالمي حيث تؤدي الأزمة المالية الحالية إلى تغييرات سياسية كبرى
تمهيدا لعودة الساحة الدولية إلى "سيطرة الدولة" مرة أخرى وتراجع العولمة التي

كنا على مدي عقود نصر على أنها عملية لا رجعة فيها، والواقع أنه حسب المنظور التاريخي يعتبر ذلك غير صحيح ذلك أن الاقتصاد العالمي قد شهد خلال القرن ١٨ تحركا للتكامل عن طريق تجارة السكر والبن مما أثار الحفيظة ضد الإمبراطوريتين الفرنسية والإنجليزية اللتين كانتا تمارسان شكلاً من أشكال العولمة وقد أدت الثورة الفرنسية وكذلك عصر حكم نابليون إلى إعادة توجيه مسار خطوط التجارة ونقل مراكز الإنتاج إلى الدولة والرجوع عن العولمة.

أما القرن ١٩ فقد شهد شكلاً آخر للعولمة ساعد في إبرازه ظهور السفن التجارية والتلغراف والهجرة الجماعية لتنتهي تلك المرحلة بإندلاع الحرب العالمية الأولى وفي ضوء ذلك فإنه من غير الصحيح القول بأن العولمة لا رجعة فيها.

والرأي الراجح اليوم هو نكوص العولمة بسبب ما تواجهه من ردود فعل المصالح العملية للدول وما تسببه الأزمة الاقتصادية الحالية من ارتفاع معدلات البطالة والتي تجبر الدول على إتخاذ أساليب حمائية نؤوي إلى الانغلاق والالتفات عن العولمة كوسيلة لمواجهة أزمة البطالة العالمية التي قد تصل إلى ما يقرب من ٥٠ مليون عامل سيتم الاستغناء عنهم خلال عام ٢٠٠٩ من كافة البنوك والمصارف المالية وشركات صناعة السيارات والشركات الصناعية المختلفة.

ثم بدأت الدول في إقامة الحواجز الجمركية وفرض ضرائب جديدة على الواردات من السيارات وخلافها كما فعلت روسيا والتي قامت أيضاً بتخفيض قيمة عملتها - الروبل - وبالمثل قامت بعض الدول الآسيوية ومنها الهند والتي فرضت جمارك على واردات الحديد ومنتجات الصلب وخفضت الصين قيمة عملتها لتدعم صادراتها، كما قامت الحكومة البريطانية بخفض قيمة عملتها الأسترليني في مواجهة الدولار الأمريكي واليورو الأوربي وبذلك دخلت أوروبا فيما يسمى "حرب العملة" والتي أدت في أوائل عام ٢٠٠٩ إلى انخفاض كبير في كافة العملات بما فيها العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" ثم الأسترليني يليه الدولار ثم بدأت الدول بجانب الأساليب الحمائية التي اتخذتها إلى زيادة اتفاق الدولة على المشاريع العامة للقضاء على البطالة ولإنقاذ حركة التنمية الاقتصادية ولضمان الاستقرار لأسواق

الائتمان في دولها وكل ذلك دليل على تراجع العولمة بسبب ما أحدثته الأزمة الاقتصادية الحالية من مشاكل مالية واقتصادية انفردت كل دولة بالتصدي لها بأساليب اقتصادية ومالية مختلفة ومتباينة دون النظر إلى متطلبات العولمة التي كانت تعيش فيها في الحقبة السابقة كما أدت الأزمة المالية والاقتصادية الحالية إلى إنهيار شديد في أسواق المال وفي البورصات حيث شهدت أسواق المال الآسيوية والأوروبية تراجعاً حاداً أواخر شهر فبراير ٢٠٠٩ عقب انهيار بورصة وول ستريت الأمريكية في يوم تاريخ مشهود وهو يوم ٢٣ فبراير لأدنى مستوياتها منذ ١٢ عاماً بسبب تراجع الثقة بقدرة الحكومة الأمريكية على إنقاذ الاقتصاد الأمريكي. فقد تراجعت الأسهم الأوروبية في التعاملات مقتفية أثر الخسائر الحادة في "وول ستريت" فهبط مؤشر "يورو فرست" ٣٠٠ لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى ١% إلى ٧٢٢,٦ نقطة كما شهدت البورصات الآسيوية انخفاضاً مماثلاً حيث تراجع مؤشر "نيكي" الياباني بدرجة كبيرة.

وفي اتجاه مضاد للعولمة على صعيد أزمة البنوك العالمية، أعلن البنك الوطني السويسري أن البنوك السويسرية فقدت تريليونا و ٢٠٠ مليار دولار أي أكثر من ربع أموال المودعة لديها خلال عام ٢٠٠٨ بسبب إقدام المودعين على سحب ودائعهم لمواجهة الأزمة العالمية.

ومن جانب آخر - قد تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى التراجع عن العولمة وإتجاه الدول إلى الإنغلاق على نفسها كما كشفت عنه دراسة أجرتها وحدة أبحاث اقتصادية أمريكية من أن اقتصاديات السعودية والإمارات والكويت ستتكمش خلال العام الحالي، وسط هبوط أسعار البترول، كما أضاف التقرير أن جميع اقتصاديات الخليج، باستثناء الكويت، ستعاني عجزاً في ميزانية العام الحالي، إذا بلغ برميل البترول ٤٠ دولاراً.

وأيضاً - أعلنت منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن الوظائف في القطاع المالي تختفي بمعدل متسارع مشيرة إلى أن عدد الوظائف التي تم الاستغناء عنها في الفترة ما بين أغسطس ٢٠٠٨ و ١٢ فبراير ٢٠٠٩ بلغ ٣٢٥

ألف وظيفة طبقاً للإحصاءات الرسمية مع عجز الدول التصدي لهذه الظاهرة بالرغم من إنفراد كل دولة بعيداً عن نظام العولمة في البحث عن علاج لهذه الظاهرة بمفردها.

كما أعلنت منظمة الدول المصدر للبتترول بأنها تتوقع تراجعاً كبيراً في أسعار البترول تائراً بإنهيار بورصة "وول ستريت" الأمريكية حيث انخفض سعر الخام الأمريكي تسليم أبريل ٢٠٠٩ أكثر من دولار ونصف ليصل إلى ٣٧,٦٥ دولار للبرميل، وتراجع سعر مزيج برنت ٢٨ سنتاً ليبلغ ٤٠,٧٤ دولار للبرميل.

كما تأثرت أسعار الذهب بالأزمة المالية العالمية، فلقد تدهورت أسعار الذهب مدفوع بعمليات البيع لجني الأرباح، حيث هبط سعر أوقية الذهب بمقدار ٧,٢ دولار بنسبة ٧% لتغلق في ٢٨ فبراير الحالي عند ٩٩٤,٦ للأوقية، كما انخفض الين الياباني لأدنى مستوياته في ثلاثة أشهر الأولى عام ٢٠٠٩ بسبب مواصلة المستثمرين بيع العملة اليابانية في دلالة على انهيار الاعتقاد الذي كان بأنها ملاذاً في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية.

ولقد تساءل، فلقد تساءل العالم كله عن سبب ظهور هذه الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ولم يجد أحد أجابة شاقية إجابة لهذا التساؤل إلا فيما أذاعه الرئيس الأمريكي أوباك أوباما في حديثه إلى الشعب الأمريكي والذي ألقاه أمام الكونجرس الأمريكي بمجلسه يوم ٢٥ فبراير ٢٠٠٩ حيث كانت الأزمة الاقتصادية صاحبة النصيب الأكبر من خطاب أوباما حيث مثلت نحو ٩٠% من محتوى الخطاب. واعترف الرئيس الأمريكي بحدة الأزمة الاقتصادية وقال أن خطته المالية لن تحل المشاكل مطالباً الديمقراطيين والجمهوريين بأن يقدموا لمزيد من التوضيحات ومشدداً في إشارة إلى أسباب الأزمة والمسئولين فيها من إدارة الرئيس السابق جورج بوش - قائلاً أن يوم تصفية الحساب قد حان الآن بالنسبة لأمريكا.

وأشار أوباما إلى أن التعامل مع الأزمة المالية الحالية يتطلب المزيد من الأموال لإنقاذ البنوك المضطربة والتي تحتاج لأكثر من ٧٠٠ مليار دولار وهي

قيمة خطة الإنقاذ المالي التي وافق الكونجرس العام الماضي وأقر الرئيس الأمريكي أن خطة إنقاذ البنوك غير شعبية. وإنها الطريق الوحيد لإعادة الحياة الاقتصادية، كما أكد أوباما أن المصارف والمصرفيين الذين حصلوا على الأموال العامة في إطار خطة الإنقاذ سيخضعون للمحاسبة، وتعهد بألا يبذر أموال دافعي الضرائب وأعلن أوباما أن خطة تحفيز الاقتصاد التي صدق عليها الكونجرس ستوفر ملايين الوظائف وتحافظ على ٣,٥ مليون وظيفة وستعش الولايات المتحدة الأمريكية وتمنح ٩٥% من الأمريكيين اقتطاعات ضريبية ابتداء من أول أبريل ٢٠٠٩.

وقال أوباما إن إدارته لن تتخلي عن شركات صناعة السيارات موضحاً أن البلد التي اخترع السيارة لن يتخلي عنها.

وأعلن أن في الخطة مجموعة من الإجراءات التي تستهدف تخصيص جزء من الأموال العامة لمشاريع البنية الأساسية التحتية ومصالح الرعاية الصحية ومشاريع تطوير الطاقة البديلة وشهد الشهر الأول من ولاية الرئيس أوباما إصداره خطة لإنقاذ النظام المصرفي بلغت قيمتها ١,٥ تريليون دولار وخطة لمساعدة مالكي العقارات الموثوق بهم على مواجهة مصاعب الرهن العقاري.

كما طالب الرئيس الأمريكي الكونجرس بالعمل سريعاً لإصدار تشريع بمراجعة الإجراءات المتقدمة لتنظيم الأسواق المالية بالإضافة إلى التحرك لمساعدة البنوك.

وفي حديثه عن أسباب الأزمة المالية الحالية حمل الرئيس أوباما جورج بوش مسؤولية الأزمة معتبراً أنها محصلة قرارات سيئة اتخذتها الحكومة والأفراد معاً. كما أوضح أن إدارة بوش تهربت من تحمل المسؤولية ومنع تفاقم الأزمة وترحيل المشاكل وأشار إلى أن الفائض الذي تحقق تحول إلى مبرر لنقل الثروة الأثرياء بدلاً من إيجاد فرص للاستثمار في المستقبل كما قام الأمريكيون بشراء منازل وهم يعرفون أنه لا يمكنهم تحمل أعبائها وذلك بعد أن منحت البنوك

والمقرضين قروضاً سيئة وأكد أوباما أن وقت المكاشفة والحساب قد حان وأن وقت تحمل المسؤولية تجاه المستقبل هو الآن.

ويمكن تلخيص آخر الأوضاع التي أثرت عنها الأزمة الاقتصادية العالمية سواء في أمريكا أو أوروبا أو الصين على الإيجاز التالي:

ففي أمريكا أعلنت وزارة التجارة الأمريكية أن الاقتصاد الأمريكي انكمش بنسبة تفوق التقديرات الأولية في الربع الأخير من العام الماضي، حيث انكمش بنسبة ٦,٢% وهي أكبر نسبة منذ عام ١٩٧٦. وقالت دراسة أعدتها الإدارة الأمريكية: إن الاقتصاد يسير نحو الانكماش، بشكل أسرع مما كانت تتوقعه الإدارة الأمريكية، وأكدت أن أمريكا تشهد أسوأ عام اقتصادي في تاريخها منذ ١٩٤٦، وقالت: إن الصادرات هبطت بنسبة كبيرة، وتراجعت معدلات إنفاق المستهلكين بأسرع وتيرة منذ أكثر من ٢٨ عام وسط كساد حاد.

ومن جانبه أكد المتحدث باسم البيت الأبيض أن هذه الأرقام تؤكد ضرورة المضي قدما نحو تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد.

وعلى صعيد بورصة "وول ستريت" هوت الأسهم الأمريكية أول مارس ٢٠٠٩ بعد الأنباء التي أشارت إلى أن الإدارة الأمريكية ستتملك نحو ٢٥% من أسهم مجموعة "سي تي جروب" المصرفية، وهو ما يزيد من المخاوف بشأن مصير البنوك الكبرى.

وفي بكين حثت الصين الأمم المتحدة على القيام بدور أكبر في مواجهة تداعيات الأزمة المالية الدولية، باعتبارها مشكلة تتطلب جهودا دولية مشتركة ومنسقة وأشار مسئول صيني إلى أنه ينبغي على المجتمع الدولي محاولة تقليل الأضرار الفادحة التي لحقت بالدول النامية نتيجة للأزمة، وضمان الموارد لها لمساعدتها في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة.

وفي موسكو أكد فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الروسي أن الأزمة المالية أبعد ما تكون عن الانتهاء.

وفي أوروبا وعلى صعيد متصل أعلن معهد الإحصاءات السويدي أن الأزمة المالية العالمية ضربت منطقة شمال أوروبا بكامل قوتها في الربع الأخير من العام الماضي، حيث أنكمش الاقتصاد السويدي والدنماركي والفنلندي بمعدلات قياسية. وقال المعهد: إنه بسبب الانخفاض الحاد في الطلب على الصادرات انكمش الناتج المحلي الإجمالي للسويد بنسبة ٤,٩% في الربع الأخير، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وانخفض الناتج المحلي للدنمارك في الربع الأخير بنسبة ٣,٩%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

بينما دخلت فنلندا رسمياً في ركود بعد انكماش اقتصادها بأسرع وتيرة له منذ ١٦ عاماً. وفي الوقت نفسه قرر الاتحاد الأوروبي تقديم معونة مالية لتركيا لمساعدتها في مواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ضمن خطة لدعم دول أوروبا الشرقية.

وبموجب الخطة ستقوم الدول ذات الاقتصاديات القوية وفي مقدمتها ألمانيا وإيطاليا والنمسا، بتخصيص ٢٤,٥ مليار يورو لمساعدة الدول التي ضربتها الأزمة المالية الراهنة. منها ٢,٢ مليار يورو إلى تركيا.

وختاماً ، فهذه هي بعض أهم الجوانب القانونية التي شهدتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي مازالت في بدايتها وتتحرك من السوء إلى الأسوأ في عالم انشغلت فيه كل دولة كبيرة وصغيرة بأوضاعها الاقتصادية وتوقف قدرتها عن المساهمة في مواجهة هذه الأزمة العالمية.. وفي العمل على التخفيف من آثارها.

وإلى جانب ما سبق أن عرضناه من الجوانب القانونية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية فإنه يجدر بنا الإشارة في عجاله شديدة إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي منها على سبيل المثال:

[التأثير على أداء البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، وعلى الاستثمار، المباشر وغير المباشر، والتأثير على الاقتصاديات في الدول المتقدمة والنامية (ميزانية الدول - ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي، البطالة، التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، القطاعات الاقتصادية الإنتاجية مع إمكانية التأثير على أسواق رأس المال وعلى الشركات والبنوك وكذلك شركات التأمين]

أما عن الحلول العاجلة والضرورية: فهذا سيكون الشغل الشاغل لعلماء

الاقتصاد والمالية العامة في كافة الدول والذين عليهم إيجاد الحلول المقترحة والتي في مقدمها وتفعيل دور الرقابة المالية للبنوك المركزية ودور أسواق المال وأسواق النقد والائتمان بالإضافة إلى إجراء الإصلاح القانوني والمؤسسي للنظام المالي العالمي مع تفعيل دور المنظمات المالية والاقتصادية الدولية من أجل الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية المالية والعالمية.